

## ما بعد داعش: تحديات الأقليات للمشاركة في بناء الأمة

د. علي طاهر الحمود – قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة بغداد

سعد سلوم – كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية

مقاربتان لبناء الأمة من زاوية النظر للهويات الفرعية، تؤرق الباحثين، الأولى تلك الناظرة للمواطنة الصرفة بغض النظر عن سائر وجوه الهوية، وهي بذلك ترى جانباً عقلانياً قانونياً ينبغي أن تؤسس عليها الأمم. الثانية هي تلك التي تنظر للجماعات بوصفها ذات حدود متباينة من حيث الحقوق والامتيازات، وهي بذلك تؤسس لنمط من الأمة القائمة على تحالف طوعي للجماعات وليس الأفراد.

وفي العراق فشلت المقاربة الأولى - (إن صدق من تبناها أصلاً) - الذي سعت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة تبنيها بسبب نمط الصهر القسري للجماعات في قالب الهوية الوطنية، في حين لم تنجح المقاربة الثانية إلا في إذكاء مزيد من الصراع والتباعد بين الهويات العراقية المتنوعة.

وعلى صعيد الأقليات، تلك المكونات التي غدت ضحية صراع القبائل الهوياتية الكبرى (الشيعية والسنية والكردية)، فهي في مرحلة ما بعد داعش، على موعد مع ضرورات مشروع متكامل لإعادة بناء الثقة على مستوى (اجتماعي/افقي) بين الجماعات الاثنية المختلفة، وعلى مستوى (سياسي/عمودي) بين الأفراد والنظام السياسي، ولا يمكن تصور وضع خطة إعادة بناء الثقة دون وضع حد لإنتهكات حقوق الأقليات وتوفير خطة لإنهاء السياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح/أو يشجع على التمييز ضد الأقليات. فما هي تلك الاجراءات التي يمكنها إعادة بناء دولة المؤسسات وتؤسس لمبدأ حيادية الدولة وتتبع سياسات محددة لإدارة التنوع من أجل حماية الأقليات، وتعزيز دورهم في بناء الأمة العراقية؟

لذا تعد الدراسة خطوة ممهدة لوضع سياسات عاجلة من أجل وضع حد لكارثة زوال التنوع في البلاد، والتي تهدد هوية المجتمع والدولة، ومن دون ذلك لا يمكن أن "إستعادة الأمل" وتوفير "بيئة مشجعة" على عودة النازحين الى المناطق التي نزحوا منها، وعلى عودة المهاجرين من خارج البلاد، وهو هدف ضروري لوضع حد لمأساة الأقليات التي سنترك أثارها بعيدة المدى على المجتمع والدولة في العراق في العقود المقبلة.